الانتهاكات الصهيونية والصمود الفلسطيني
قراءة في الذاكرة الفلسطينية

أ.د. صلاح حسن عاوور*

* أستاذ التاريخ الإسلامي، منطقة رفح التعليمية، جامعة القدس المفتوحة.

ملخص:

التاريخ الشفوي له دور مهم، على أن يكون وفق المنهج العلمي المعتمد، بعد هزيمة ١٩٤٨م هُجّر الشعب الفلسطيني وضاعت الأرض والهوية، وما وُثق في هذا البحث هو من شهود عيان ثقة حضروا المذابح الصهيونية التي أدت إلى الهجرة، أما اليهود الذين غادروا البلاد العربية فكانوا إما بمحض إرادتهم أو بتخطيط من عصاباتهم الصهيونية.

لقد اتخذت الأمم المتحدة قرارات عدة لإعادة اللاجئين وتعويضهم، وفي مقدمتها القرار ١٩٤، ولكن إسرائيل ضربت بها عرض الحائط.

ومن هنا كان موقف اللاجئين الفلسطينيين في التشبث بحقهم في العودة إلى بلادهم ورفض التوطين.

Abstract:

Oral history has an important role provided that it is in accordance with the scientific method approved. After the defeat of 1948, the Palestinian people have been emigrated and so the land and identity have been lost. This was documented by confident eye-witnesses who witnessed the Zionist massacres that led to the emigration.

As for the Jews who left Arab countries, they came either by their own will or being planned by Zionist gangs.

The United Nations Organization adopted several resolutions for the return of refugees and compensation for them, particularly Resolution "194", but Israel struck by the way side.

Hence, the attitude of the Palestinian refugees was to cling with their right to return to their home country and to refuse resettlement.

تمهيد:

التاريخ يسطره المنتصر ؛ لأن الهزيمة مؤلمة، ولا يريد أحد أن يثير المواجع والآلام ولا أن ينسب لنفسه الفشل والخذلان، لكن هذا الفشل يبقى سائداً ما لم نستق منه العبر ونتعلم منه الدروس.

ولم يدرك العرب – إلا في أضيق نطاق – أن من لا سجل له لا تاريخ له، ولذلك لم يلتفتوا – حيث خانهم التدبير في تسجيل التاريخ العسكري والسياسي – إلى تسجيل التاريخ الشفهي لمئات الآلاف من الشهود اللاجئين الفلسطينيين، وهم المصدر الأول الحي الصادق العفوي لتسجيل هذه الأحداث المأساوية، فتوثيق الشهادات تسجيل للتاريخ وحفظ للحقوق، وإدانة للمجرمين.

والتاريخ سِجلٌ للمسيرة البشرية يكشف أحوالها، ويدون أشكالها، ويبحث دقائقها، ومن شاهد الحدث، أو شارك فيه، أو عانى مأساته، أقدر وأصدق شاهد يخبرنا عنه، وبخاصة أن التاريخ الفلسطيني كتب دون الالتفات لمن كانوا الضحية، والتاريخ الشفوي صوت هذا الشعب الذي يتحتم علينا أن نسمعه حينما نريد كتابة التاريخ الفلسطيني.

والتاريخ الشفوي له أركانه ومنهجيته ومهمته، مثلما له خصائصه ووظائفه وثماره، ومهمته ليست سهلة، حيث إنها تركز على الجوانب الحيوية الإبداعية الانضباطية للتاريخ الشفوي.

مصادر البحث في التاريخ الفلسطيني الدامي:

الأول: روايات اللاجئين الفلسطينيين التي سجلت في أزمان مختلفة بصيغ متباينة تناسب زمن الفجيعة.

الثاني: أبحاث المؤرخين الإسرائيليين الجدد مثل: بيني موريس، وتوم سيغف، وسمحة فلابان.

والثالث: تقارير مراقبي الهدنة الذين شاهدوا بعض هذه الفظائع، وحققوا فيها، واستدعوا الشهود، وزاروا المواقع.

دوافع تسجيل التاريخ الفلسطيني:

«ما إن وضعت حرب عام ١٩٤٨م أوزارها حتى بدأت المحاولات المتكررة لتغييب الشعب الفلسطيني وطمس قضيته الوطنية، والتنكر لحقوقه المشروعة، وقد تم التركيز في هذه المرحلة على محاولة تصفية الجانب الأكثر بروزاً من القضية الفلسطينية والمتمثل في قضية اللاجئين الفلسطينيين، الأمر الذي كان يعتبر أساساً لتصفية القضية الفلسطينية بمجملها»(١).

إن أهم ما يميز الإنسان عن الحيوان هو تذكره وإحساسه بما جرى له، فالإنسان هو إنسان لأنه يتذكر، إذ لا يوجد إنسان بلا تاريخ، ولا تاريخ بلا إنسان. وتاريخية الإنسان لا تقتصر على تذكره للماضي وتسجيله له، وإنما هو كائن حي فاعل يتأثر بالواقع ويؤثر فيه، فهو الذي يصنع التاريخ.

أهمية التاريخ الشفوي:

التاريخ الشفوي له دور مهم في كتابة التاريخ الفلسطيني المعاصر، والشعب الفلسطيني عبر تاريخه الطويل خسر الشيء الكثير، إلا أن الخطر الأكبر يكمن في أن يخسر الفلسطيني تاريخه وذكرياته وخبراته وانتماءه وحقوقه، فينسى أبناؤه تدريجياً، كثيراً مما حدث، ويتقبلوا أيضاً تشويه التاريخ وتزييف الحقائق، وقلب الأمر رأساً على عقب، فيصبح الغاصب على حق، ويُطلب من الضحية الاعتذار.

وعلى الرغم من الدور المركزي للتاريخ الشفوي في كتابة تاريخنا المعاصر، فيجب أن يكون وفق المنهج العلمي المعتمد، وألا يصبح مجرد حكايات لا مكان لها في التاريخ.

واقع الشعب الفلسطيني بعد نكبة ١٩٤٨م:

بعد هزيمة العرب في حرب صورية عام ١٩٤٨م دخل الشعب الفلسطيني عصراً إطاره النكبة، وفحواه اغتصاب الأرض والهوية، والاقتلاع والتهجير إلى المنافي والشتات، ومنظومة المآسي الأخرى التي راهن كثيرون على أنها الضربة القاضية له، وأنها على أقل تقدير قد أخرجته خارج حدود زمانه ومكانه وأفقدته هويته الوطنية والثقافية.

«لا يكفي لكي تحصل على حقك أن تكون صاحب الحق –في عالم لا يعرف الحق– بغير القوة، فلم تعرف البشرية صوراً من صور الإجرام كما عرفتها ممثلة في إجرام اليهود، وأقبح صورة من صور هذا الإجرام الصهيوني هي محاولتهم صبغ إجرامهم بالصبغة الشرعية وتزييف أحداث التاريخ»(٢).

«إن نضال الفلسطينيين هو كفاح لشعب حرم من الحرية والاستقلال والوطن، إنه كفاح شعب يسعى لحقه في العودة لوطنه وتقرير مصيره مثل سائر شعوب الأرض، إنه يحلم بوطن حر مستقل كامل السيادة يعيش فيه بحرية وكرامة دون تمييز أو اضطهاد، وطن يسوده القانون وتمارس فيه المواطنة»(٣).

«فعبر مئات السنين لم تتح للفلسطينيين فرصة واحدة لحكم أنفسهم وتقرير مستقبلهم وتخطيط حياتهم والعيش بفخر واعتزاز وحرية في وطنهم. لقد تساموا على عذاباتهم وتجاوزوا الشعور بأنهم الضحية وأبعدوا عن التعليم والنهوض المتواصل، وصار الإنجاز العلمي والمهني والنضالي هدفاً لكل واحد منهم يشعر من خلاله أنه يحقق ليس فقط ذاته بل كل ما تعنيه كلمة فلسطين»(٤).

حقيقة الصراع العربي الصهيوني:

كان الصراع العربي الصهيوني – منذ بدايته – صراعاً على الأرض والسكان، وما زال الهدف الأساس للحركة الصهيونية أولاً والصهيونية لاحقاً الاستيلاء على أكبر مساحة ممكنة من أرض فلسطين، واستعمارها بأكبر عدد ممكن من المستوطنين اليهود القادمين عبر موجات متلاحقة من المهاجرين، بل إن المقياس الأهم لرصد مدى نجاح الصهيونية في مشروعها الاستعماري في فلسطين يتلخص في نسبة الأراضي التي استولت عليها منذ بداية نشاطها، ومدى قدرتها على اجتذاب المهاجرين اليهود، ونجاحها في استيعابهم وتوطينهم في فلسطين. وعلى هذا الأساس فإن العامل الجغرافي – الأرض – يبقى له الكلمة الأخيرة في الصراع الذي تخوضه الصهيونية في فلسطين مسلحة بالعاملين الآخرين: السكان والمال[٥].

إن قضية اللاجئين الفلسطينيين من القضايا الجوهرية في الصراع الفلسطيني الصهيوني، وهي من أدق قضايا الشرق الأوسط وأعقدها بعامة، والشعب الفلسطيني الذي شتته الاحتلال الصهيوني بخاصة، فهي تستحوذ على أذهان كل قطاعات الشعب الفلسطيني وفئاته وتقض مضجع اللاجئ الفلسطيني، كما تثير خوف الصهيوني فهي قضية محورية ومعقدة.

قراءة في قرار الأمم المتحدة ١٩٤:

إن التخلي أو التلاعب والتحايل على قضية اللاجئين وحق عودتهم إلى ديارهم هو ضياع للهوية الحضارية، وإنهاء للجذور والأصول وتكريس للاحتلال الغاصب، وإعطاء وجوده شرعية على أرض فلسطين التي احتلها بالقوة المسلحة وبالقهر.

إن قرارات الشرعية الدولية، وفي مقدمتها قرار رقم ١٩٤ أكدت على حق الفلسطينيين الثابت في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم التي شردوا منها، وإعادتهم إليها على اعتبار أن فلسطين هي وطن الشعب الفلسطيني وملكه ومحل سيادته، وأن من حق الشعب الفلسطيني استعادة حقوقه بكل الوسائل وفق ميثاق الأمم المتحدة.

إن القرار ١٩٤ مكون من ثلاث شعب أولها: حق العودة وهو عودة كل لاجئ إلى بيته وأرضه التي طرد منها، وثانيها: إلى أن تتحقق عودة اللاجئين، فإن على الأمم المتحدة أن تتكفل بمعيشة اللاجئين، ولهذا أنشأت الأونروا، وثالثها: إنشاء هيئة التوفيق الدولية لتطبيق هذا القرار ووضع الآلية الكاملة للعودة في أول فرصة عملية ممكنة.

وقد تحقق ذلك بتوقيع آخر اتفاقية مع سوريا في ٢٠ / ٧ / ١٩٤٩م، إذ بعد هذا التاريخ لم يعد هناك مبرر لمنع عودة اللاجئين، وعليه فمنع إسرائيل للاجئين من العودة

مخالف للقانون والقرارات الدولية، وبالتالي يقع عليها حق التعويض عن كل ما جرى للفلسطينيين منذ ذلك التاريخ حتى اليوم.

في عام ١٩٩٨م أصدرت هيئة الأمم المتحدة قراراً جديداً يؤكد ما سبق من القرارات ويقول: إن اللاجئين الفلسطينيين لهم الحق في استعادة دخلهم عن أملاكهم طوال مدة الخمسين عاماً السابقة. وبهذا يتضح أن التعويض ليس بديلاً عن أرضنا، ولن نبيع أرضنا وحقنا في التعويض عن الخسائر والأضرار والمعاناة واجب قانوني وأخلاقي على من تسبب بها(٦).

مشاهد من وسائل الصهاينة في تهجير الفلسطينيين:

إن دولة اليهود لم تقم إلا على القتل وسفك الدماء، وتشريد الآمنين العُزل وترويعهم، هذه هي الوسيلة الأساسية المباشرة في إجبار الفلسطينيين على ترك بيوتهم، فاليهود مصدر الانحلال والشقاء والإرهاب في العالم.

وإذا ما أردنا أن نتحدث عن مشاهد وأحداث إجرامية للصهاينة، فإن أول ما يتبادر للذهن مذبحة «دير ياسين» التي كان لها أثر في تشريد عدد كبير من أهالي فلسطين، فهي تمثل قمة الإجرام والعربدة الصهيونية، حيث دخل الصهاينة فجر يوم ١٩٤٨/٤/٩م القرية والناس نيام في راحة واطمئنان.

«قامت طائرات العدو الصهيوني بقصف القرية بالعديد من القنابل، ثم تقدم الجيش من جميع الجهات تحميه خمس عشرة دبابة بينما المسلحون الفلسطينيون في القرية لا يزيد عددهم على خمسة وثمانين مجاهداً يحملون بنادق قديمة، ومع الفرق الواضح في ميزان القوى استمرت المعركة حتى الساعة الثانية والنصف ظهراً، وصمد أبناء القرية ونساؤها اللواتي وقفن من وراء المجاهدين.

ولم تهدأ المعركة إلا بعد انتهاء الذخيرة من أيدي المجاهدين، بعدها دخل المجرمون كل بيت وشارع واستحلوا القتل والتمثيل، ولم يفرقوا بين شيخ وطفل وعجوز.

لقد مثّلوا بالقتلى وأرغموا الأسرى على أن يدوسوا على جثثهم، وسلبوا حُلي النساء وجردوهن من الحجاب، واغتصبوا بعضهن. تقول إحدى النساء اللواتي نجون من الموت: رأيت يهودياً يطلق الرصاص على عنق زوجة أخي (خالدية) التي كانت موشكة على الوضع ثم شق بطنها بسكين، ولما حاولت إحدى النساء إخراج الطفل من أحشاء الحامل الميتة قتلوها أيضاً واسمها (عائشة رضوان). وشاهدة أخرى على الحدث تقول: يهودي شق جسم جارتها (جميلة حبش) من الرأس إلى القدم، ثم قتل بالطريقة ذاتها على عتبة المنزل جاراً آخر للأسرة يُدعى (فتحي)(٧).

هكذا يعتقد اليهود حسب تعليمات تلمودهم وأسفارهم التي تعتبر قتل العربي من الواجب الديني، يقول تلمودهم: «فكل خير يصنعه يهودي مع أممي هو خطيئة عظمى، وكل شر يفعله معه هو قربان لله يثيبه عليه» أما التوراة فتقول: «أهلكوا جميع من في المدينة من رجل وامرأة وشيخ حتى البقر والغنم والحمير بحد السيف، وأحرقوا المدينة بمن فيها بالنار»(٨).

وهكذا نجحت العصابات الصهيونية في فرض سياستها الإرهابية التي أدت إلى طرد حوالي مليون فلسطيني من قرابة اثنتي عشرة مدينة وخمسمائة وعشرين قرية في عام ١٩٤٨م.

يقول الحاج ذياب العاوور: «احنا طلعنا من عاقر على أمل العودة إلى بيوتنا بعد توقف القتال، وفي تقديري كان أسبوعاً أو أسبوعين، طلعنا بعدما رأيت بأم عيني آثار العدوان الوحشي من مئات القتلى من المدنيين العزل الذين لا حول لهم ولا قوة، وأنا عشت هذه المأساة – القتل والعذاب والتشريد والألم – اتمثلها في لوحة حية رسمها اليهود بالحديد والنار على لحمي ودمي.

إنني عشت المأساة وأعيشها لا كشاهد عليها، وإنما كضحية ووقود لها، وأرى كيف أن الدول الكافرة –الإنجليز وأمريكا وفرنسا– تنفذ فصلاً من جريمتها ضد شعبي الفلسطيني على يد آلة شيطانية من آلاتها الإجرامية المجرمة وهي إسرائيل التي تمثل ذراعاً من أذرعها.

آه ما أشد مرارة الحياة التي عشناها والتي نعيشها بعيداً عن بلدنا وأرضنا التي لا يُمكن أن نقبل إلاّ بالعودة إليها، والله لو وضعوا لي مليون دينار عن كل يوم عشته خارج بلدي كتعويض عنها لا ولن أتنازل عنها، أنا رجل كبير في السن ويمكن أن أموت بكرة، ولكن هذا ما زرعته في أولادي وأحفادي فالوطن لا يُقدر بثمن»(٩).

خرج الناس وفي قلوبهم نكبة النفس، وتركوا خلفهم نكبة المكان حياةً ومجتمعاً وتاريخاً انتزعت منه الجغرافيا وبقيت في مكان آخر. يقول كاتب إسرائيلي اسمه داني روبنشتاين في كتابه (الناس الذين ليس لهم مكان): أعجب لهؤلاء الفلسطينيين فشعوب العالم كلها تعيش في مكان، أما هم – الفلسطينيين – فإن المكان يعيش فيهم».

لقد وقع على كاهل الفلسطينيين الدفاع عن بلادهم بإمكانيات ضعيفة جداً بالتعاون مع المتطوعين العرب، أما الجيوش العربية فقد كانت مُبرمجة وفق ما ترى بريطانيا.

مازالت الروح الفلسطينية فكرة وثقافة وانتماء وحنيناً إلى تراب الوطن الذي ظلت رائحته تعبق فضاء الذاكرة الفلسطينية، وتحمل إضاءات الأمل في حلكة ليالي الاغتراب والشتات واضحة للعيان.

إن مأساة التهجير والإجبار على ترك البيت والأرض والوطن، وتوثيقها من معاصريها وبرمجتها، وترجمة أحداثها كفيلة بأن تنقل الشعب الفلسطيني من التباكي والأحزان والضعف إلى دور البناء والانطلاق ومواجهة الذات والآخرين بصورة حضارية تمكنهم من إيجاد أرضية صلبة يقف عليها الفلسطينيون، مما يزيدهم تمسكاً بحقهم الشرعي والقانوني في العودة ولا شيء غير العودة.

واجب المجتمع الدولي نحو المأساة الفلسطينية:

إن المأساة الفلسطينية المتواصلة التي بدأت بوعد بلفور ثم قرار التقسيم ثم النكبة عام ١٩٤٨م وتشريد الشعب الفلسطيني من أرضه تفرض على المجتمع الدولي مسؤولية تاريخية سياسية وأخلاقية، كما تفرض على بريطانيا تحديداً مسؤولية خاصة بعد أن كانت فلسطين وديعة لديها فأسهمت إسهاماً مباشراً في نكبة الشعب الفلسطيني وتشريده وتشتيته، كما تتحمل الولايات المتحدة الأمريكية حليف دولة إسرائيل ومصدر تمويلها وتسليحها، وحامية عدوانها في المحافل الدولية مسؤولية كبيرة أيضاً.

نجاح إسرائيل في السيطرة على الأرض الفلسطينية وفشلها في السيطرة على إرادة شعبها:

نجحت الصهيونية في الاستيلاء على الأرض حتى الآن، وفصلت أهلها عنها وشتتهم في أنحاء الأرض فيما يمكن وصفه بالإبادة الجغرافية، لكنها لم تنجح في القضاء على الشعب الفلسطيني الذي بقي حياً ومتماسكاً إلى حد كبير، ولم يندثر كما اندثرت أمم قبله في كوارث أقل جسامة.

شهادة حية يُسجلها المهجرون على الإجرام الصهيوني الغاشم:

«في منتصف شهر أكتوبر عام ١٩٤٨م قصفت الطائرات الإسرائيلية قرية الجورة والمجدل وبربرة وغزة، وانتصرت على القوات المصرية في الجبهة الجنوبية. هذا العمل العسكري الإسرائيلي أدخل اليأس في نفوس الأهالي، فلم تكن تهدأ قرية من القصف الجوي حتى يبدأ قصف المدافع لها من المستعمرات، ولم يكن هناك رد حاسم من قوات الجيوش العربية، مما أثر سلباً في نفوس سكان القرى التي لم تكن فيها أية ملاجئ للحماية من الغارات أو القصف، وبدأت القرى والمدن تسقط في يد الصهاينة واحدة تلو الأخرى[١٠]. وفي شهادة حيّة للأستاذ عايش يونس تحدث عن دفاع أهل قريته بربرة، فقال: «قامت في القرية معركة في ١٩٤٨/٣/٢٤م، وقد كمن المجاهدون لقافلة يهودية جاءت من الشمال متجهة إلى الجنوب، ووضعوا الألغام في طريقها، ولما مرت انفجر لغم تحت سيارة محملة بالبنزين فاشتعلت فيها النار، وبدأ الثوار في إطلاق النار عليها ورد اليهود وأخيراً فرَّ اليهود تاركين وراءهم عدداً من القتلى – يقال إنهم ثلاثة – وبعض الأسلحة واستشهد واحد من الثوار وجرح ثلاثة.

وفي اليوم التالي أرادت قافلة أخرى العبور فانفجرت الألغام تحت إحدى سياراتها وانقلبت، وتوقفت القافلة، وبدأ تبادل إطلاق النار مع الثوار وجاءت نجدات لبربرة من هربيا والجية وبيت جرجا فانسحب الصهاينة حاملين معهم قتلاهم وجرحاهم، وكانت خسائر الثوار جريحا واحداً لأنهم كانوا متحصنين واليهود مكشوفين»[١١].

لم يكن فلاح ولا بدوي ولا مدني فلسطيني يفكر أو يخطر بباله يوماً بأنه سيترك أرضه ومسقط رأسه وموطن ذكرياته، ولكن تجمعت الأسباب ومنها: مجازر اليهود الرهيبة التي ارتكبوها في بعض القرى الفلسطينية، والتي بثت روح الفزع والخوف في نفوس الناس الآمنين، وبخاصة مع استمرار القصف الجوي والمدفعي على القرى والمدن الفلسطينية، هذه القرى والمدن لم تكن مجهزة لحالة حرب، فلم يكن بها ملاجئ أو خنادق لحماية سكانها. «إن ٨٩٪ من القرى قد طرد أهلها بسبب عدوان اسرائيلي صهيوني مباشر عليها وليس بسبب ما تدعيه إسرائيل – في الغرب – أن الحكومات العربية طلبت منهم الخروج من ديارهم، ١٠٪ من القرى هُجِّر أهلها بسبب الحرب النفسية اليهودية بالوعيد والتهديد، و١٪ من القرى تركها أهلها بقرار من المختار الذي قدر ما ينجم عن دخول اليهود قريته.

هذا الخروج من الديار كان دموياً للغاية تخللته مذابح رهيبة، بلغ عدد المسجل منها –من أهلها– ٣٥ مذبحة، أشهرها دير ياسين، وأكبرها الدوايمة حيث قتل الصهاينة ٥٠٠ شخص من أهلها، وبعض القرى تعرضت للمذبحة مرتين مثل قرية سعسع، وبعضها حرق أهلها أحياء مثل قرية الطيرة / حيفا.

كانت هذه المذابح ذات غرض واضح وهو طرد الأهالي، إذ كانت القوات الصهيونية تحيط بالقرية من ثلاث جهات وتترك الرابعة مفتوحة، ثم تقتل الأهالي وتحرقهم، وتترك فئة قليلة منهم لتخرج مذعورة، وتنشر القصة المرعبة في القرى المجاورة... لقد ارتكب الصهاينة ٢٥ مجزرة في الجليل إلا أن أغلبية الأهالي رفضوا مغادرة مساكنهم، ساد الوطن العربي صمت مطبق، ولم يعترف العرب بوجود هذه الكارثة إعلامياً إلا بعد خمسة شهور، خوفاً من إثارة مشاعر الشعب العربي وغضبه، وبيان أبعاد الهزيمة»[١٢].

دور المرأة الفلسطينية في الدفاع عن وطنها وشهادتها على جرائم العدو:

لتكتمل الصورة عن ذكريات الموطن وعشق الحياة فيه كانت اللقاءات مع مختلف الأعمار، فمن الجيل الذي شهد حالة اللجوء وعاصرها وعايشها يوماً بيوم، وكان حينها في ريعان الشباب ومقتبل العمر وعنفوان الحياة حاملاً في جيبه مفتاح بيته، إلى الجيل الذي ولد مع بداية الاحتلال، وتفتحت عيناه على واقع الضَّم والمصادرة والاحتلال والبعد عن البيت والوطن.

وكلا الجيلين يحمل في ذاكرته التحسبات والتساؤلات، وفي عينه علامات القلق على المستقبل الغامض المجهول وفي قلبه الخوف على أكثر المسائل الوطنية قدسية وحساسية.

نلتقط في هذا البحث ومن خلال المقابلات التي أجريت الملامح الأساسية لما شهدته فلسطين وشعب فلسطين الذي سُلب حقه في العيش على أرضه بسلام فضلاً عن معاناته قبيل التهجير وبعده.

«فمنذ أن تعرض شعبنا الفلسطيني للهجمة الصهيونية كان دور المرأة الفلسطينية البطولي جنباً إلى جنب مع الرجل في كل موقع وزمان، فقد قامت بدورها بعزيمة وإصرار، وأبدعت في الأداء والعطاء لفلسطين القضية، فلسطين الأرض والإنسان.

أبدعت المرأة الفلسطينية في العطاء لفلسطين الأرض عندما بللت حبات عرقها التراب الطاهر وهي تفلح الأرض مع الرجل، وفي كثير من الأحيان لوحدها عندما كان يتعرض زوجها أو ابنها للاستشهاد حيث لم تدع الأرض تبور أو تجف تربتها، كما أنها أبدعت في عطائها لفلسطين الإنسان عندما كان زوجها لا يجد المال الكافي ليحقق حلمه في شراء البندقية للدفاع عن أرضه وعرضه، فسرعان ما قدمت له صيغتها وحليها للحصول على البندقية، وذهبت في نضالها إلى أبعد من ذلك حينما كانت تحمل البندقية وتواجه عمليات الاستيلاء على الأرض وتخريبها»(١٣).

هذا بالإضافة إلى أنها ناضلت كأم تربي أطفالها على التحدي والنضال والدفاع عن الحق والوطن، إن أمهاتنا وجداتنا وضمن خصوصية أوضاعهن الاجتماعية والمعيشية كن متمردات، هضمن الحياة وغامرن بها طوعاً وكرهاً، وتعاملن مع ظروفهن بموضوعية لها سماتها المميزة، فكانت حكمة البداهة، فحينما سأل مراسل مجلة المستقبل اللبنانية إحدى النساء الفلسطينيات المسنات أثر تدمير مخيم شاتيلا: (ما اسمك ؟ قالت: وماذا يهمك في اسمي... نحن لم تعد تهمنا أسماؤنا... وإن شئت فأسماؤنا هي صبرا، شاتيلا، برج البراجنة...»(١٤) أيُّ عمق، وأي اختزال للمأساة هذا الذي تحرك على لسان إحدى أمهاتنا الفلسطينيات؟!

«ناضلت المرأة الفلسطينية، وحافظت على المكاسب التي حققتها النساء، فهي من أوائل النساء اللواتي شكلن جمعيات نسائية على الصعيد العربي، وكان لها نشاط بارز ضد الاستعمار البريطاني، ففي عام ١٩٢٩م كان للمرأة الفلسطينية نشاط سياسي بارز في كتابة المذكرات، وإعداد العرائض، ونشر الإعلانات الاحتجاجية في الصحف التي حملت توقيعاتهن، وفي تنظيم المظاهرات.

وفي عام ١٩٣٥م ساهمت المرأة الفلسطينية في القتال، وفي جمع السلاح ونقله إلى الثوار، كما قامت بجباية التبرعات وتوزيعها على عائلات المجاهدين، وسعت إلى توفير المؤن والماء والملابس للثوار من مختلف المناطق»(١٥).

ومنذ أن تبلورت الحركة النسائية الفلسطينية، وبالذات بعد انعقاد المؤتمر النسائي العربي الأول في مدينة القدس عام ١٩٢٩م والمرأة الفلسطينية تسعى – إلى جانب نضالها على الجبهة الداخلية – للعمل على الجبهة الخارجية على الصعيد العربي خاصة، والعالمي عامة، «فعملت على إقامة شبكة علاقات جيدة اتسعت وتجذرت وأظهرت شخصية المرأة الفلسطينية وطابعها النضالي، وقامت بدور سفيرة لقضيتها ولمعاناة شعبها... فاكتسبت بصلابتها ومنطقيتها دعم أغلب نساء المعمورة وتأييدهن لحق شعبها في العودة لأرضه ووطنه فلسطين»(١٦).

ناضلت عائلات اللاجئين الفلسطينيين طوال السنين بكل عزيمة وتصميم للحفاظ على التقاليد والهوية، وتأمين الحياة، وتوفير مستقبل أفضل لأطفالها أمام الصعاب الكبيرة التي لم تعرف لها مأوىً إلاّ مخيم اللاجئين. تحدثت الحاجة أم نافذ المدهون قائلة: «كان الجيش المصري في المجدل حينما ضربت طائرات اليهود الجيش والسكان وساد البلد الخوف والفزع والرعب، فقد تقطعت أرجل وأيدٍ وتبعثرت أشلاء الجثث، ودمرت البيوت، فخرج المصريون، وشعرنا أننا في وضع لا نستطيعُ تحمله، فالطائرات اليهودية لم تتوقف عن رمي القيازين «قنابل كبيرة الحجم» على الناس والبيوت، مما اضطرنا للخروج وراء المصريين نريد الأمن والحماية، ولم نكن نحسب أن المدة طويلة، يعني أسبوعين، أو شهر على الأكثر ونعود لبيوتنا بعد أن تهدأ الحرب، وبعد أن سكَّرنا – أقفلنا – خزاناتنا وبيوتنا وأخذنا المفاتيح، إطلعْنا من البلد مشي على رجلينا، حملنا معانا غيارات بسيطة، وكثير من نسوان البلد نسيوا من الخوف ذهبهم ومصاريهم – فلوسهم – وبعضهن نسين أولادهن ولكن رجعن وأخذنهم. كان كأنه يوم القيامة قاسٍ وصعب ومؤلم، كنت تشوف الناس ماشية طوابير، تعاني الجوع والعطش، وكنا نصبِّر الصغار ونتقاسم الخبزة، وأخيراً وصلنا إلى بيت حانون وبيت لاهيا ثم ظلينا نمشي إلى جباليا، وقعدنا فيها إلى اليوم.

والله العظيم لا يمكن أن أنسى ما عمله اليهود فينا فالهجرة حولتنا من ناس عايشين مطمئنين في حياتنا ورزقنا إلى ناس بستنوا المؤن والله العظيم هذا ذل»(١٧).

وتحدثت السيدة أم محمد عن بلدها يافا وأمنيتها المستقبلية فقالت: «نحن لا نعيش في وطننا كما تعيش شعوب العالم، فهذه البلاد ليست بلادنا فبلادنا، فلسطين واسعة وجميلة، فلسطين العزيزة التي تآمرت عليها كل قوى الشر في العالم، والصهيونية اللعينة، وبقوة السلاح والغدر والوحشية والهمجية رحَّلونا عن يافا الجميلة واضطررنا أن نعيش في هذا المخيم. نفسي أرجع إلى يافا وأعيش فيها ما بقي لي من العمر، وأنا ما بدي تعويض، ولا غيره، أنا بدي أعيش في يافا واتطلع إلى بحرها الجميل، وأتنفس هواها العليل، عندي هذا بكل الدنيا»(١٨).

حرق أهل الطيرة أحياء:

«إن الكشف عن جرائم الصهاينة التي لم ينج منها لاجئ واحد عام ١٩٤٨م تبرزها التقارير الداخلية لمراقبي الهدنة التابعين للأمم المتحدة عام ١٩٤٨م حيث ذكروا بالاسم والتاريخ قصص المذابح التي اقترفتها إسرائيل، وحكاها الناجون منها، ولم يصدقهم العرب ولا الغرب الذين لم يستمعوا لهم وبقيت ذكرياتهم الدامية في صدورهم، أو نقلوها لأولادهم، أو سجلت في كتب عربية محدودة الانتشار»(١٩).

إن جرائم الحرب التي اقترفتها إسرائيل عام ١٩٤٨م عديدة من بينها المذابح التي وصل عدد الموثق منها إلى ٣٩ والرقم الحقيقي يزيد على المائة، ولكن لم يُنشر خبرها خارج نطاق القرية أو المجتمع الفلسطيني والسبب هو ضعف القدرة العربية على التوثيق والإعلام. ولكن الاهتمام بدأ يتزايد بسبب فتح الملفات الإسرائيلية وملفات الصليب الأحمر للباحثين، وظهرت كتب لمؤرخين إسرائيليين ولغيرهم تكشف زيف الرواية الصهيونية لحرب فلسطين، كما أن هناك شهود عيان – غير أهل فلسطين – هم مراقبو الهدنة الذين أرسلوا تقاريرهم الميدانية إلى الكونت برنادوت وخلفه الدكتور بنش.

يكشف ملف من أرشيف الأمم المتحدة عن واحدة من أفظع جرائم الحرب الإسرائيلية وهي حرق جماعة من أهل الطيرة – حيفا – أحياء. تقع قرية الطيرة على بعد ٧ كم جنوب حيفا عدد سكانها عام ١٩٤٨م ٦٠٠٠ نسمة، بعد سقوط حيفا صمدت القرية للحصار لمدة شهرين، وأخيراً سقطت في ١٦/٧/١٩٤٨م بعد هجوم من البر والبحر عليها ودخلتها قوات اللواء الكسندروني وذلك قبل يومين من إعلان الهدنة الثانية.

في يوم ١٦ تموز دخل اليهود القرية بعد أن سقط ١٣ شهيداً منها، فانسحب المقاتلون الشباب إلى خارجٍ القرية وبقي كبار السن الذين استسلموا للجيش اليهودي، اعتقل اليهود حوالي ٣٠ شخصاً من متوسطي العمر واقتادوهم إلى معتقل في عكا، ثم نقلوا حوالي ثلاثمائة شخص في عشرين حافلة إلى منطقة اللجون وكانت ترافق كل حافلة مجموعة من الحراس اليهود يحملون مدافع رشاشة، حيث أنزلوهم وطردوهم في اتجاه المنطقة العربية وأطلقوا خلفهم زخات من الرصاص.

وفي يوم ٢٥ / ٧ / ١٩٤٨م (١٩ رمضان) عاد اليهود إلى القرية فنقلوا ما تبقى من الأهالي، وهم من ٦٠ إلى ٨٠ شخصاً في حافلات يهودية تحت الحراسة، ولما وصلوا إلى منطقة شرق اللجون حوالي الساعة الثامنة مساءً. وقفت الحافلات على طريق العفولة، وأمر اليهود الأهالي بأن ينزلوا من الحافلات ويحمل كل منهم صرته، وأجلسوهم في دائرة تبعد حوالي ٢٠٠ متر عن الطريق العام في حقل قمح محصود.

اشتد العطش بالأهالي بعد يوم طويل من السفر في رمضان، فطلبوا ماء ليشربوا، فجاء اليهود بغالونات من البنزين، وصبوه على الأهالي الجالسين على صُررهم، وعلى الحصاد الجاف حولهم وأشعلوا فيهم النيران، وتركوهم يحترقون، وأطلقوا النار على من حاول الهرب منهم.

أصاب الأهالي الذعر والنار تأكلهم، ولم يعرفوا أين يتجهون في الظلام ومعظمهم عاجز عن الحركة لكبر السن والمرض، ومنهم عاجز عن الرؤية فصاروا يصرخون ويستغيثون. نجا البعض وأخبر بما جرى، ولكن ليس من المعلوم كم نجا من المحرقة. وقد تمكن مراقبو الأمم المتحدة من تسجيل شهادة عشرة أشخاص من أصل ١٥ يعتقد أنهم نجوا، وكانت آثار الحروق واضحة عليهم. أما الأحياء الذين أحرقوا فيصل عددهم إلى خمسة وخمسين شخصاً، واستقر رأي المراقبين على قائمة فيها ٢٨ اسماً(٢٠).

قال الشاهد يوسف عبد الفتاح سلوم: «إنه هرب من النار وأطلق عليه اليهود الرصاص فأصيب في فخذه، وظل يمشي لمدة ساعة ونصف في الظلام إلى أن نام تحت شجرة زيتون شمال قرية رمانة».

وذكر الشاهد الحاج حسن سلوم الوقائع نفسها وقال: «إنه هرب في اتجاه قرية زلفة وأمضى الليلة هناك «وأفادت الشاهدة رحمة إبراهيم الحاج لمراقبي الهدنة بالآتي: «عندما وصلنا شرقي اللجون قال اليهود انزلوا من الباصات، وكل واحد يجلس على صرة ملابسه على شكل دائرة، كنا في غاية العطش وطلبنا الماء، قال اليهود بالعربية انتظروا، وذهبوا في اتجاه الباصات وعاد كل واحد منهم يحمل تنكة وبدأوا يصبون محتوياتها على الناس والصرر، ثم أشعلوا النار فيهم وذهبوا. كنت أصغر وأقوى من البقية فلما شممت أن السائل بنزين، وليس ماء هربت من الجهة البعيدة عن النار، وجريت واختبأت تحت صخرة إلى الصباح، وكنت أرى النار مشتعلة والناس يصرخون ويستغيثون.

وفي الصباح ذهبت إلى مكان المحرقة، وعندما وقع بصري على عدة جثث متفحمة استبد بي الرعب، وجريت إلى أن وصلت إلى قرية زلفة حيث وقعت على الأرض من الخوف والتعب والإعياء فجاء أهل القرية وأخذوني إلى جنين»[٢١].

وتوالت شهادات الشهود تروي القصة، وتكرر سرد أسماء الضحايا وطريقة حرقهم على رغم اختلاف الشهود والمحققين ومكان التحقيق ووصلت لجنة التحقيق في تقريرها الأولي المؤرخ في ١٢ / ٩ / ١٩٤٨م إلى قناعة بأن الشهود أدلوا بالحقيقة، وأن هذا العمل – حرق الأهالي – عمل شبه حربي مخالف للهدنة. وسجل هذا الملف باسم حرق ٢٨ من العرب الأحياء[٢٢].

أما رد الخارجية الإسرائيلية على الاتهام في هذه الجريمة البشعة فكان متناقضاً فقد كتب والتر إيتان – مدير الخارجية الإسرائيلية إلى د. مون في ٨ / ٩ / ١٩٤٨م «إن هذا الاتهام مقزز ولا يمكن تصديقه، وليس له أساس من الصحة، واختراع من وحي الخيال الشرقي... ولكي تثبت صحة هذا الادعاء الخرافي، فإنه يجب إعادة المحروقين أحياء!!»[٢٣].

وكتب أن الأهالي ربما خلطوا بين الجثث المتفحمة شرق اللجون، وأخرى في عين غزال، فالقوات الإسرائيلية قامت في ٢٥ / ٧ / ١٩٤٨م، بعملية تمشيط أمنية فوجدت قرب عين غزال ٣٠ جثة متعفنة، وقرر القائد إحراقها خشية على قواته من الوباء، ولأنه لا يوجد خشب كاف، كان الحرق غير كامل، لذلك أمر القائد بعض الأسرى في اليوم التالي بدفن الجثث، وأدى انتشار هذا الخبر إلى الانطباع الخاطئ بأننا حرقنا الأهالي وهم أحياء[٢٤].

إن إشارة والتر إيتان إلى جريمة ثانية قرب عين غزال ذات مغزى، لأن الكونت برنادوت أبلغ مجلس الأمن عن هذه الجريمة الأخيرة في ٣٠ / ٧ / ١٩٤٨م ولهذا أراد والتر إيتان أن يخفي جريمتين في جريمة واحدة.

تدعي إسرائيل أن اللاجئين خرجوا طوعاً أو بناءً على أوامر عربية، لقد تم دحض هذه الخرافات بشكل قاطع. وبعد أن أكدت الدراسات المستندة على ملفات إسرائيلية – والتي قام بها مؤرخون إسرائيليون – كذب هذا الادعاء تراجعت إسرائيل وأصبحت تدعي أن خروج اللاجئين هو حادث عرضي ناتج عن الحرب، وليس ناتجاً عن تخطيط.

إن شهادة خمسمائة وخمسين ألف لاجئ من الذين طردوا من ديارهم عام ١٩٤٨م والباقين اليوم على قيد الحياة تؤكد عكس ذلك، وشهاداتهم هذه أصبحت مشفوعة بالوثائق الإسرائيلية التي أصبحت متاحة للباحثين.

يُعد ما فعله الصهاينة بأهل فلسطين من قتل وحرق وإبادة بغرض تشريدهم من أرضهم ووطنهم وزادوا على ذلك بأن قاموا بعقد اتفاقيات مع كثير من حكام العرب مثل: نوري السعيد في العراق، وإمام اليمن أحمد حميد الدين وغيرهم، لترحيل اليهود من بلادهم إلى فلسطين، واستخدموا الوسائل والطرق الخبيثة لإجبار من لا يريد الهجرة إلى فلسطين وقهره وإجباره على ذلك.

هجرة اليهود إلى فلسطين:

حرص الصهاينة على ازدياد عدد اليهود في فلسطين، وقد استخدموا شتى الطرق والوسائل لتحقيق هذا الهدف، وكمثال ينطبق على معظم اليهود الذين هاجروا من البلاد العربية إلى فلسطين، نتحدث عن يهود العراق، فقد كشفت صحيفة إسرائيلية النقاب عن فضيحة بغداد حيث اتهمت دافيد بن جريون بأنه أرسل عصابة من أفراد الهاجاناه في عام ١٩٥٠م و ١٩٥١م إلى العراق للقيام بأعمال التخريب ضد يهود العراق وإلصاقها بالعرب لحملهم على الهجرة إلى فلسطين. وقد أكد مردخاي بن فرات زعيم الفرقة التي ذهبت إلى بغداد للإشراف على تنفيذ هذا المخطط صحة جميع المعلومات التي نشرتها الصحيفة عن هذه الفضيحة.

وقد نشرت الصحيفة نفسها شكوى لأحد اليهود العراقيين قدمها إلى المحاكم الإسرائيلية ضد دافيد بن جريون شخصياً يطالبه براتب تقاعدي لإصابته بالعجز الجزئي نتيجة أعمال كلفه بها، وتتلخص هذه الأعمال بالقاء قنابل على متاجر اليهود ومحلاتهم وكنسهم في العراق بهدف حمل اليهود على الهجرة إلى إسرائيل وإقناعهم باستحالة حياتهم وعيشهم في العراق(٢٥).

وقد نشرت الصحيفة نفسها اعتباراً من ٢٠ / ٤ / ١٩٦٦م ولمدة ثلاثة شهور مسلسلاً عن الفضائح الصهيونية وعلاقتها بالإرهاب الذي وقع على اليهود لحملهم على الهجرة، ونسب عمليات الإرهاب للعرب أو لغيرهم من الشعوب التي يعيش اليهود في بلداتهم. «فهجرة اليهود إلى فلسطين إنما كانت بفعل الحركة الصهيونية وتخطيط قادتها ودهائهم، حيث شكل الصهاينة لجنة سرية يترأسها شلومو هاليل – وزير شرطة سابق – عقدت اتفاقية مع نوري السعيد في بداية الخمسينيات تعهد بموجبها بتهجير يهود العراق وإيصالهم إلى فلسطين مقابل مبلغ كبير من المال، ونجح في إخراج ما يقرب من ١٢٠ ألف يهودي من العراق بعد أن كانوا قد امتنعوا عن الهجرة إلى فلسطين»[٢٦].

يقول إسحق بار موشيه اليهودي العراقي «لقد كان لحكومة نوري السعيد الرجعية، وللاستعمار البريطاني، وللمنظمة السرية الصهيونية اليد الطولى في تهجيرنا من العراق مع أننا لم نضطهد بسبب ارتباطنا بإسرائيل، وإنما ارتبطنا بإسرائيل بسبب اضطهادنا في العراق»[٢٧].

وقد عقدت الحركة الصهيونية اتفاقاً مع إمام اليمن أحمد حميد الدين لترحيل يهود اليمن إلى فلسطين، وقد تم فعلاً ترحيل ما يزيد على خمسين ألفاً من اليهود إلى فلسطين في عملية سماها اليهود «بساط الريح « حيث تم تهجيرهم على شكل عملية تهجير جماعية، وذلك بناء على اتفاق قبض بموجبه الإمام أحمد مبالغ مالية طائلة.

أما يوسف عبادة وأبناؤه – شموئيل وعزوري وإبراهيم وابنته زوئافه (أم يعقوب) المهاجرون من العراق–، فكان من سكان الرمادي في العراق والآن يسكن في تل أبيب، وكان تاجر مواد غذائية في العراق، وكان ميسور الحال يعيش عيشة راضية ملؤها المحبة والود لجيرانه وأصدقائه. في أول الأمر لم يأبه يوسف بالدعاية الصهيونية التي تدعو اليهود للهجرة إلى فلسطين أرض الحليب والعسل والتي يثمر فيها الشجر خمس مرات في السنة – شجرة الجميز – إلى أن جاء اليوم الذي شعر أنه يحمل ذنب كل شخص قتل على يد الصهاينة الذين كانوا يقومون بتفجير المقاهي التي يجلس فيها اليهود، ففي أحد الأيام كان يتعبد في الكنيس ففوجئ بالقنابل تنهال على الكنيس ونجا منها بعد إصابته.

كان الصهاينة يدَّعون أن العرب هم الذين يقومون بذلك، وأنهم غير مرحب بهم إلا في فلسطين، ازدادت المضايقات عليهم من قبل الصهاينة مما دفعه إلى التفكير في الهجرة إلى فلسطين، فقام بكتابة توكيل إلى صديق عراقي يثق به لتصفية تجارته واسمه إبراهيم وغادر العراق إلى تركيا في ١٩٦٣/١/١م تحت جنح الظلام، وحينما وصل إلى تركيا نقله الصهاينة إلى فلسطين وهو في الطائرة جاء المضيف ورشهم بالديدي تي وكأنهم وباء وقال: إنه لن ينسى هذا الموقف مدى الحياة لأنه شعر أنه خُدع.

قام شموئيل الابن الأكبر بالشراكة مع شخص اسمه إيلي وهو عراقي الأصل، وكان يسمى في العراق صباحاً فأقاما مصنعاً للنسيج وتطور هذا المصنع من ٦ ماكينات إلى أكثر من ٥٠ ماكينة وقام بفتح متجر للأقمشة في شارع هاكشون رقم ٣ يبيع فيه أخوه إبراهيم، ومتجر لبيع الشراشف في شارع يافا – تل أبيب – رقم ٣٤ يبيع فيه أخوه عوزي.

أصبح شموئيل من أغنياء تل أبيب وتزوج من فتاة مغربية اسمها راحيل أنجبت له ابنة سماها مولي بعد ١٤ سنة فأقام حفلاً كبيراً في معرض الحدائق حضره أربعة من أعضاء الكنيست – في ذلك الوقت – منهم وايزمن الذي أصبح رئيساً للدولة العبرية، واليعيزر بن اليمين.

وعن حنين شموئيل للعراق قال: يا ويلاه العراق هو بلدي أعشقه وأحبه ولولا الدعاية الصهيونية اللعينة ما تركته، والله الآن لو خيرت بين إسرائيل والعراق لفضلت العودة إلى العراق إلى الرمادي إلى الحلة إلى بغداد، وبدون فلوس أنا مش عايز فلوس أنا بدي المحبة فالخير كله والمحبة في العراق.

وأنا أُحمّل ما جرى لنا للصهاينة الذين يسعون دائماً لتخريب علاقاتنا بإخواننا العرب(٢٨).

الموقف الإسرائيلي من قضية اللاجئين:

إن القراءة الأولى للتفكير الإسرائيلي الرسمي حول مشكلة اللاجئين وأسباب تهجيرهم من ديارهم والخيارات الممكنة للحل من الجانب الإسرائيلي يظهر فيما كتبه شلومو غازيت في ورقته الصادرة عن مركز يافي للدراسات الاستراتيجية التابعة لجامعة تل أبيب.

«تبدأ الورقة بتمييع مشكلة اللاجئين واستصغارها حيث يقول: إنه في خلال حرب الاستقلال الإسرائيلية اضطر مئات الآلاف العرب إلى ترك ديارهم والبحث عن ملجأ في مناطق عربية«(٢٩). ويحذر غازيت من الاعتراف بالمسؤولية التاريخية عن هذه المشكلة، ويقدم نصائح وتوجيهات للمفاوض الإسرائيلي حين بحث هذه القضية.

ونعرض شهادتين صهيونيتين موثقتين عن كيفية نزوح السكان العرب وطردهم عام ١٩٤٨م.

أولاً: تقرير الاستخبارات العسكرية التابعة للهاجاناه الذي يعترف بأن ٧٠٪ من اللاجئين كانوا قد هجروا من منازلهم مع أول موجة بسبب الفظائع والأعمال التي قام بها جنود الهاجاناه والأرغون وشتيرن، وقد شملت الموجة الأولى من التهجير ٤٠٠،٠٠٠ أربعمائة ألف فلسطيني، والثانية ٣٠٠،٠٠٠ ثلاثمائة ألف فلسطيني، وتم بهذا إخلاء وتدمير مئات القرى والمدن الفلسطينية التي يقدر عددها بـ ٣٩٦ مدينة وقرية. (٣٠).

ثانياً: مذكرات رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين حيث يقول: « إنه بعد احتلال مدينتي اللد والرملة في يوليو ١٩٤٨م قام بترحيل نصف مليون فلسطيني من البلاد تنفيذاً لأوامر تلقاها من دافيد بن جريون مباشرة»(٣١).

هذا وقد شكلت خطة د (دالت) التي نفذها الصهاينة في حرب عام ١٩٤٨م عاملاً مركزياً في عملية الترحيل فتوسيع رقعة الدولة والخروج عن حدود التقسيم التي نص عليها قرار الأمم المتحدة، وطرد الفلسطينيين من بين الأهداف الرئيسة لتلك الخطة، أعد هذه الخطة ايجال يادين ضابط الأركان الصهيوني عام ١٩٤٤م وأفصح عن تفصيلاتها وأهدافها، وفي مقدمتها ترحيل أكبر عدد من الفلسطينيين، فكانت المجازر والفظائع المتعمدة وأجواء الخوف والإرهاب المنظم، وسلب الأهالي كل ما يملكونه، واقتياد الشباب والنساء والشيوخ والأطفال إلى الحدود، وإطلاق الرصاص على مجموعات سكانية جزءاً لا يتجزأ من مخطط الترحيل الجماعي.

رفض التوطين والتمسك بحق العودة للبيت والوطن:

إن حالة اللاجئين الفلسطينيين بعناصرها الموضوعية ومخزونها النضالي تبين استحالة مخططات التوطين، فمسألة العودة هي محور للنضال الوطني الفلسطيني وهي عصية على الضبط خلف جدران التوطين.

«إن المؤتمر الجماهيري الأول للاجئين في مخيمات الضفة الغربية الذي انعقد في مخيم الفارعة ١٩٩٥/١٢/٨م يؤشر إلى المزاج السياسي الشائع، والاستعداد الكفاحي القائم وسط اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة بالقرارات والتوجهات التي صدرت عنه: وحدة الشعب الفلسطيني السياسية والوطنية والتاريخية غير القابلة للتجزئة. قضية اللاجئين قضية الشعب الفلسطيني الوطنية المركزية شأنها شأن القدس والحدود والهوية والوطنية. قرارات الشرعية الدولية هي الأساس لحل قضية اللاجئين وعلى رأسها القراران ١٨١، ١٩٤ الصادران عن الأمم المتحدة. قضية اللاجئين قضية سياسية وليست اقتصادية لتحسين شروط العيش لديهم. رفض مشاريع التوطين وأية اتفاقيات بهذا الخصوص، أو برامج من شأنها توطين اللاجئين، سواءً كان ذلك في الوطن المحتل أو خارجه.

رفض محاولات نقل اللاجئين من مخيمات الأردن، والمحاولات الجارية لتوطين لاجئي مخيمات لبنان. ورفض مسألة التعويضات مقابل حق العودة.

رفض مشاريع تصفية الأونروا وإنهاء خدماتها أو تحويل صلاحياتها لهيئات أو جهات محلية أو دولية أخرى، والحفاظ على الوكالة لحين وصولها إلى حل عادل ودائم لقضية اللاجئين وفق قرارات الأمم المتحدة.

دعوة اللاجئين في غزة ولبنان وسوريا والأردن لعقد مؤتمرات مماثلة، وأخذ قضيتهم بأيديهم وإيجاد آلية لتنسيق مواقف اللاجئين والاتصال فيما بينهم في كافة أماكن تجمعاتهم»(٣٢).

الوقوف في وجه مشروع الحل الإسرائيلي القائم على تصفية ملف اللاجئين في الشتات على قاعدة التوطين. «إن التوطين لا يناقض فقط المصلحة الفلسطينية وإنما يتعاكس أيضاً مع مصلحة البلد المضيف، إن مشروع التوطين هو مشروع فتنة داخلية قد تؤدي إلى شلال دم في المستقبل بين الفلسطينيين والشعوب العربية. ومن هنا فإن المصلحة الأكيدة هي في النضال المشترك ضد التوطين، وفي سبيل حق العودة»(٣٣).

وقد آن الأوان لأن تنتهي حالة اليأس والإحباط ويبدأ السعي الحثيث إلى العمل، لذلك يجدر باللاجئين الفلسطينيين المبادرة إلى المحافظة على حقوقهم وتوثيقها وتنظيم صفوفهم للمطالبة بهذه الحقوق من خلال هيئة أرض فلسطين التي دعا الدكتور سلمان أبو ستة لإنشائها على أن تقوم بالآتي:

تمثيل الحقوق المادية وما يتبعها للاجئين والمطالبة بحقهم، وتتكون من الشعب الفلسطيني في كل مكان بما في ذلك الفلسطينيون في إسرائيل.

توثيق الأملاك الفلسطينية العامة والخاصة، والمطالبة بها والعمل على استرجاعها والحفاظ عليها وحمايتها وصيانتها وتطويرها، ومنع بيعها لأي جهة غير فلسطينية موثوق بها.

تقوم الهيئة بدور الحارس على حقوق الشعب الفلسطيني المادية، وتبقى كل الأملاك تحت حراستها، إلى أن تحدد ملكية الأفراد الفلسطينيين وتسلم إليهم.

تطالب الهيئة بتعويضات عن استغلال الأراضي والممتلكات والخسارة المادية والفردية والعامة وجرائم الحرب، وعن المعاناة النفسية للشتات، أسوة بالتعويضات عن أعمال ألمانيا النازية، والتعويضات السويسرية لليهود، ولا تشمل التعويضات ثمن الأراضي والمباني فالوطن لا يباع(٣٤).

والتعويض يعود إلى اللاجئ نفسه كحق فردي، وليس لأي سلطة أو حكومة حق استلامه بالنيابة عنه، وأي اتفاقية سياسية أو معاهدة لا تُسقط حقوق الأفراد في أملاكهم الخاصة أو الأملاك العامة فلدولة فلسطين – إذا قامت – الحق في التصرف بالأملاك العامة داخل مناطق سيادتها لغرض الصالح العام. ويشترك في هذه الهيئة ممثلون عن أهالي المدن والقرى الفلسطينية التي هُجّر أهلها منها عام ١٩٤٨م وتبقى قائمة إلى أن تنتهي أغراضها.

فعلى أرض الرسالات السماوية ولد الشعب العربي الفلسطيني، نما وتطور وأبدع وجوده الإنساني والوطني عبر علاقة عضوية لا انفصام لها ولا انقطاع بين الشعب والأرض والتاريخ، وبالثبات الملحمي في المكان والزمان صاغ شعب فلسطين هويته الوطنية، وارتقى بصموده في الدفاع عنها إلى مستوى المعجزة.

وعلى الرغم مما أثاره سحر هذه الأرض القديمة وموقعها الحيوي على حدود التشابك بين القوى والحضارات من مطامح ومطامع وغزوات كانت تؤدي إلى حرمان شعبها من إمكانية استقلاله السياسي إلا أن ديمومة التصاق الشعب بالأرض المباركة هي التي منحت الأرض هويتها، فأصل الشعب العربي الفلسطيني عبر التاريخ في تطوير ذاته في التوحد الكلي بين الأرض والإنسان، وعلى خطى الأنبياء المتواصلة على هذه الأرض المباركة.

ومن جيل إلى جيل لم يتوقف الشعب العربي الفلسطيني عن الدفاع الباسل عن أرضه ووطنه وانفتح الجرح الفلسطيني الكبير على مفارقة جارحة كاذبة، فالشعب الذي حُرم من الاستقلال، وتعرض وطنه لاحتلال من نوع جديد، قد تعرض لمحاولة تعميم الأكذوبة القائلة إن فلسطين هي أرض بلا شعب.

وبالرغم من هذا التزييف التاريخي الذي لحق بالشعب العربي الفلسطيني بتشريده عن دياره بقوة الإرهاب المنظم، وإخضاع الباقين في قراهم وأرضهم للاحتلال والاضطهاد، ولعمليات تدمير معالم حياتهم الوطنية، فهو انتهاك صارخ لمبادئ الشرعية الدولية وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها التي تعترف بحقوق الشعب العربي الفلسطيني بما فيها حق العودة، وحق تقرير المصير، والاستقلال والسيادة على أرضه(٣٥).

وفي قلب الوطن وعلى سياجه في المنافي القريبة والبعيدة، لم يفقد الشعب العربي الفلسطيني إيمانه الراسخ بحقه في العودة، ولم يتمكن الاحتلال بالمجازر والتشريد من طرد الفلسطيني من وعيه ومن ذاته، فتابع بلورة شخصيته الوطنية من خلال التراكم النضالي المتنامي.

"إن الصمود الأسطوري في المخيمات داخل الوطن وخارجه رفع الإدراك الإنساني بالحقيقة الفلسطينية، وبالحقوق الوطنية الفلسطينية إلى مستوى أعلى من الاستيعاب والنضج، وأُسدل ستار الختام على مرحلة كاملة من التزييف ومن خمول الضمير، وحاصرت العقلية الإسرائيلية الرسمية التي أدمنت الاحتكام إلى الخرافة والإرهاب في نفيها الوجود الفلسطيني"(٣٦).

إن العودة حق لكل لاجئ ولا يسقط هذا الحق بالتقادم. يقول المشككون: إن القرى الفلسطينية دمرت، والحدود ضاعت، والمعالم تغيرت، ومن الصعب معرفة الحدود والأماكن، وواضح أن القائلين بذلك يجهلون حال فلسطين، فلا يوجد بلد في المشرق العربي موثق مثل فلسطين.

لقد عملت لها خرائط منذ حملة نابليون بونابرت في ١٧٩٩م، وعلى يد صندوق اكتشاف فلسطين (١٨٧١ – ١٨٧٨م) الذي سجل ١٥,٠٠٠ خمسة عشر ألف قرية ومكان على الخرائط، وأثناء الانتداب البريطاني (١٩٢٠–١٩٤٨م) أعدت خرائط مفصلة لكل فلسطين تحتوي على ١٠٠,٠٠٠ اسم، وقد استعملت إسرائيل هذه الخرائط وطورتها، وعندما استولت على الأرض الفلسطينية وزعتها بالإيجار على المستعمرات، واحتفظت بسجل كامل لكل قطعة أرض ومصدرها وصاحبها الأصلي ومستأجرها الحالي.

كما قامت بريطانيا في الفترة (١٩٤٥–١٩٤٦م) بتصوير جوي كامل لكل فلسطين مازال موجوداً، كما أن مقارنة صور الأقمار بالخرائط الفلسطينية كفيل بتحديد كل قطعة أرض مهما صغرت، وتحتفظ الأمم المتحدة في ملفات لجنة التوثيق في فلسطين بسجلات الأراضي للفلسطينيين الأفراد الذين تم تسجيلهم في عهد الانتداب [٣٧].

إن التشكيك في إمكانية العودة من ناحية عملية لا أساس له، إذ يمكن عودة اللاجئين إلى ديارهم نفسها دون أدنى تأثير على السكان اليهود في إسرائيل، ودون فقدانهم لجزء مهم من أعمالهم أو اقتصادهم بل على العكس ؛ فإن عودة اللاجئين ستثري الجانب الزراعي من الاقتصاد.

كما أن كمية المياه المطلوب توفيرها لمعيشة كل السكان حتى في حالة عودة جميع اللاجئين، وبقاء المهاجرين اليهود في إسرائيل يمكن الحصول عليها من خلال اتفاقيات عربية إقليمية بعد عودة اللاجئين وليس بدون ذلك.

"إن الاحتلال الإسرائيلي بتأطيره البحث في قضية اللاجئين ومماطلاته يهدف إلى تجاوز القرارات الدولية، وأن لا تكون الشرعية الدولية هي أرضية أي اتفاق مع الجانب الفلسطيني، ومن هنا تبرز خطورة المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي التي لا تستند إلى تطبيق قرارات الأمم المتحدة والتمسك بها.

إن الحلم الفلسطيني المفعم بالحنين إلى العودة للوطن قابل للتحقيق عملياً ثم إنه يُمثل مصداقية لقضية مقدسة وعالمية ؛ فمخاطبة وجدان اللاجئ وتنشيط ذاكرته، واستنهاضه باتجاه حقوقه الشرعية على الرغم من ضبابية المرحلة واختلاط الأوراق وتراجع القيم في مرحلة البحث عن الذات والمنصب.

"إن قضية عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم سوف تكون – في المفاوضات المقبلة – في خطر حقيقي وليست مضمونة النتائج، خاصة أن أبجديات علم التفاوض عبر التاريخ كانت تُحسم لصالح الطرف الذي يمتلك المقومات والميزات الأفضل أي للطرف الذي يعمل ميزان القوى لصالحه»[٣٨].

إن الحديث باسم اللاجئين مهمة صعبة تحتاج إلى آلية منظمة من الكفاءات والقدرات كما أنها تحتاج إلى ظرف موضوعي ناضج لم يكتمل بعد، والأهم أنها تحتاج إلى الصدق والموضوعية والإخلاص في هذا الجو السياسي المشحون بالعواطف والنعرات ونزعة الاستئثار بالمنصب والرتبة، وقبض ثمن المواقف الوطنية.

«إن القرارات الأولى لعملية التفاوض لا تُشير بأن هذه القضية يُمكن أن تُحل حلاً عادلاً يحفظ للاجئين حقهم التاريخي في العودة إلى وطنهم وفق قرارات الشرعية الدولية وعلى رأسها القرار ١٩٤»(٣٩).

ولا يجوز أن يضيع صوت اللاجئ الفلسطيني في زحام المزايدات الرخيصة والشعارات المؤججة في ظل الارتداد الاجتماعي نحو تكريس القيم العائلية والمفاهيم العشائرية والقبلية والتنظيمية، فقضية اللاجئين مهددة بالبدائل المادية عن الوطن، التوطين أو التعويض أو تحسين شروط عيش المخيمات، كما أن قرارات الشرعية الدولية مهددة بالشطب والتجاهل وربما الإلغاء.

طرق تحقيق حق العودة:

نحن نعتقد أن إسرائيل ستقاوم عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وستستخدم كل الطرق لإلغاء هذا الحق أو تمييعه معتمدة في ذلك على القوة والجبروت، ومساعدة دول غربية وشرقية.

لكن أكبر قوة لدى الشعب الفلسطيني لاسترجاع حقوقه هي إصراره على العودة، ذلك الإصرار الذي توارثه الأبناء عن الآباء، ليس عاطفة فقط بل علماً ومعرفة وتنظيماً، هذا الإصرار هو الثروة الحقيقية، وهو الطاقة التي لا تنضب على طريق العودة.

ليس للفلسطينيين طريق للعودة إلى ديارهم إلاّ من خلال التنظيم وترميم مؤسساتهم وتسليحها بعناصر ذات كفاءة ومهنية، فالآن عصر العقل والتخطيط والتدبير والتنفيذ.

وأول ما يلزم إنشاء وحدات للدراسات الإستراتيجية مثل:

وحدة دراسات قانونية وتشمل: التشريعات والقرارات الدولية والسوابق المشابهة.

وحدة دراسات الجغرافيا التاريخية وتشمل: تحديد المساحات والممتلكات والموجودات وأسماء المالكين، ورصد التغيرات الحادثة، وتحضير الخرائط والصور الجوية والفضائية.

وحدة الدراسات العمرانية والاقتصادية وتشمل: وثائق المطالبات، وتقويم التعويض لكل بند، والدراسات الاقتصادية اللازمة للاستيعاب والتطوير، والمخططات الهيكلية لإعادة بناء القرى المهدمة، وترميم المدن الفلسطينية الموجودة.

وكل ذلك يتطلب تكوين هيئة أرض فلسطين للمطالبة بحقوق اللاجئين في العودة والتعويض، والأوضاع القانونية لا تمثل أي تعقيد من حيث المبدأ، ذلك لأن الأراضي الفلسطينية مُسجلة باسم الحارس على أملاك الغائبين، والتي حولت إلى هيئة التطوير والأملاك والتي تستغلها دولة إسرائيل والتي يملكها الصندوق القومي اليهودي، وتُدار كلها بواسطة مؤسسة واحدة هي دائرة الأراضي في إسرائيل، ولديها خرائط ووثائق بالملكية الأصلية لكل قطعة أرض.

وبموجب ذلك فهي تؤَجّر الأرض الفلسطينية للمستعمرات بعقود مدتها ٤٩ سنة، ولذلك فإنه لا توجد –إلاّ في أضيق نطاق– حالات نزاع بين أفراد يهود وأفراد فلسطينيين حول الملكية لأن اليهود مستأجرون وليسوا مالكين. لهذا فإنه من ناحية قانونية وعملية، يكفي تحويل الحيازة من حارس أملاك الغائبين إلى هيئة أرض فلسطين بتشريع أو اتفاق واحد. ويحق للعائدين الفلسطينيين إلى ديارهم في إسرائيل التمتع بجميع الحقوق المدنية والدينية والسياسية كما هو موثّق في الفصل الثالث من قرار التقسيم رقم " ٨ ".

إن مأساة الشعب الفلسطيني وتهجيره من أرضه يجب توثيقها وترجمة أحداثها من أفواه من عاصرها واكتوى بنارها وأخذ العظة والعبرة منها لإنارة الطريق نحو التمسك بحقوقنا وأولها حق العودة، وهذا يدفعنا إلى طور الاقتراحات التي نعتقد أنها كفيلة بجعل الشعب الفلسطيني يخوض معركة الصحوة، ويقود النكبة التي حلّت به لا أن تقوده هي وتستنزف قواه الذاتية.

- إيمان الشعب الفلسطيني بنفسه والثقة بقدرته على تحقيق أهدافه واسترجاع حقوقه في العودة إلى وطنه، فوجوده لم يعد مجرد وجود كمي، بل هو وجود حي مقاوم وواعٍ.
- الاعتماد على الذات وتنظيم النفس، أي تنظيم الطاقات والإمكانيات بتعزيز التنظيم الشعبي والمدني والمؤسساتي والثقافي، والتغلب على الشرذمة والانقسامات الداخلية (٤٠).
- الوجدان يجب أن يستمر مملوءاً ومعبأً بفلسطين الوطن.
- كتابة تاريخ فلسطيني يروي كل حقائق النكبة وأحداثها، ودور كل الأطراف التي وقفت خلفها، وهنا ينبغي التطرق إلى قضايا كثيرة تم التعتيم عليها، وذلك بمنهج يعتمد الموضوعية والعقلانية والجرأة.
- إيجاد متحف للنكبة الفلسطينية يشتمل على خرائط فلسطين بقراها وبلداتها المدمرة، وأسماء معاركها ومذابحها وشهدائها والتواريخ ذات العلاقة، إضافة إلى كل الوثائق الخاصة بها مقروءة كانت أم مسموعة أم مرئية بما فيها صور "كواشين" ملكية الأراضي والعقارات، ونماذج للمفاتيح التي احتفظ أصحابها بها.

- العمل على إدخال "مادة النكبة" إلى المنهاج التعليمي لتشكل قاعدة تعليمية للأجيال.
- إصدار سجل وطني تدون به أسماء الشهداء الفلسطينيين أو كل شهيد ضحى بروحه في سبيل فلسطين، وبطبيعة الحال تُرفق التواريخ أو الصور إن وجدت.
- إن الجداريات وسيلة حضارية أخرى يمكن أن تتبعها المدن والقرى وكل التجمعات السكانية الأخرى لتخليد شهدائها.
- إنشاء مركز بحوث ودراسات خاص بالنكبة يعمل على تشجيع الباحثين والدارسين لإنتاج أبحاث في هذا المجال سواء في الموضوعات التي تخص الوطن من الداخل أو الشتات.
- إن الزحف الثقافي بكل أشكاله إلى العالم يقتضي أن نوجه أدبنا –الشعر والنثر– وكافة الفنون الفلسطينية إلى هذه النكبة، وإضاءة كل فضاءاتها، ولا ينبغي الاكتفاء بها محلياً وعربياً، فالترجمة إلى لغات العالم الحية الأخرى تعني الوصول إلى ضمائر الآخرين وأحاسيسهم وعواطفهم بكل يسر وسهولة، وهنا يجدر التذكير بأن جهل الآخرين بالقضية، والنكبة التي حلت بشعبنا جر الوبال على هذا الشعب، وحال دون التعاطف معه [٤١].
- استغلال كل قوة قانونية أو إعلامية أو تنويرية لكي ندافع عن حقنا في العودة إلى بيتنا وأرضنا، ويجب ألاّ نهمل واجب التعبئة الشعبية فيكون لدينا جماعات تدعو إلى حق العودة فهذا حق أساسي، ونحن هنا لا نتكلم عن سياسة فنحن بكل بساطة نريد العودة إلى بيتنا وهذا حق أساسي، وهو أعلى من أي حق سياسي، فيجب عمل تجمعات لحق العودة في كل تجمع فلسطيني تتواصل معاً وتتبادل الأخبار وتعمل على تكوين كتل متراصة للوقوف أمام التوطين والعمل على العودة إلى الوطن.
- التمسك المبدئي بحق العودة كحق مقدس وإبعاد شبح التوطين عن اللاجئين في الداخل والخارج، فحق اللاجئين الفردي والجماعي بالعودة إلى ديارهم والعيش في وطنهم هو حق طبيعي وأساس من حقوق الإنسان، ويستمد مشروعيته من حقهم التاريخي في وطنهم لا يغيره أي حدث سياسي طارئ ولا يسقطه أي تقادم، وتكفله مبادئ القانون الدولي والاتفاقات والمعاهدات الدولية، بالإضافة إلى قرارات هيئة الأمم المتحدة ذات العلاقة وفي مقدمتها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (١٩٤ – د.٣) الصادر بتاريخ ١٩٤٨/١٢/١١م. وكذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨م والذي جاء في المادة ١٣ منه: "إن لكل إنسان الحق في العودة إلى بلاده"، كما أكدت ذلك اتفاقية جنيف الرابعة[٤٢].

إن كل هذا وذاك يُشكل أساساً حضارياً علمياً له دلالته ومغزاه وتأثيره الشمولي، وأبسطه توثيق النكبة وإخراجها من طور الذاكرة الشفوية المعرضة للنسيان، حينما تقدمت إسرائيل في ١٩٤٨/١١/٢٩م بطلب لهيئة الأمم المتحدة لقبولها عضواً في الأمم المتحدة قامت الأمم المتحدة بإصدار قرارها رقم ١٩٤ الذي يُطالب إسرائيل بالسماح بعودة الفلسطينيين إلى وطنهم وتعويضهم عما فقدوه، وبداية رفضت إسرائيل تنفيذ هذا القرار فامتنعت الأمم المتحدة بدورها عن قبول إسرائيل في عضويتها وذلك بتاريخ ١٩٤٨/١٢/١٧م.

وفي ٢٤ شباط عام ١٩٤٩م تقدمت إسرائيل مجدداً إلى هيئة الأمم المتحدة بطلب الالتحاق بها، عندئذ طلبت الجمعية العامة من إسرائيل قبول القرارات الدولية بشأن عودة اللاجئين والقدس، وطلبت من مندوب إسرائيل الحضور وشرح استعداد إسرائيل لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن مدينة القدس ووضعها القانوني، وكذلك بالنسبة لموضوع اللاجئين، وقد أعلن المندوب الإسرائيلي استعداد إسرائيل لتنفيذ القرارات الدولية المطلوبة منها والإقرار بها خاصة «قرار ١٨١ بتاريخ ١٩٤٧/١١/٢٩م وقرار ١٩٤ بتاريخ ١٩٤٨/١٢/١١م» حال اعتبار إسرائيل عضواً رسمياً في هيئة الأمم المتحدة، وفي ضوء ذلك قررت الجمعية العامة قبول إسرائيل في عضوية الأمم المتحدة (٤٣).

لذا يجب على الشعب الفلسطيني أن يبقى متمسكاً بحق العودة متماسكاً صامداً مكافحاً مدافعاً عن حقوقه حتى يعود إلى أرض الوطن، ولن يكون السلام حقيقياً إلاّ بالعودة إلى الوطن، لا شك عندي في ذلك.

ويبقى أن يُسجّل التاريخ كم من التضحيات ينبغي بذلها حتى يتحقق حق العودة ويعود اللاجئون إلى بيوتهم وأرضهم ؟

هوامش البحث:

١. أبو عمرو، د. زياد: أصول الحركات السياسية في قطاع غزة، عكا، دار الأسوار سنة ١٩٨٧م – ص ١٥.
٢. مسعود، د. جمال، ود. وفاء جمعة: أخطاء يجب أن تصحح في التاريخ – ذرية إبراهيم عليه السلام، وبيت المقدس –، الرياض، دار طيبة سنة ١٩٨٦ م، ص٧.
٣. البرغوثي، د. مصطفى: القضية الفلسطينية، المبادرة الوطنية الفلسطينية، القدس، عام ٢٠٠٣م، ص ١٠
٤. المرجع السابق: ص ١٨
٥. البسطامي، مها: الصراع على الأرض والسكان في فلسطين، مجلة شؤون فلسطينية، عدد ٣٠٤ آذار (مارس) ١٩٩٠م، ص ١١٤.
٦. أبو ستة، د. سلمان: حق العودة مقدس وقانوني وممكن، بيروت المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عام ٢٠٠١م، ص ٢٠٣
٧. بحر، د. أحمد: نكبة النكبة، بحث ألقي في ندوة في الجامعة الإسلامية بمناسبة مرور خمسين عاماً على النكبة ١٩٩٨/٥/١٥م. وانظر: دير ياسين: وليد الخالدي، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ١٩٩٨م ص٩٨.
٨. التوراة: سفر يوشع، الإصحاح الثامن.
٩. الراوي: الحاج ذياب محمد العاوور ٩٠ سنة، فدائي من الكتيبة ١٤١ التي أنشأها مصطفى حافظ، أمضى في سجون الاحتلال ١٨ عاماً، تاريخ اللقاء ٢٠٠٧/٣/٢٠م، مكان اللقاء: بيت الراوي في مدينة غزة.
١٠. الخالدي، وليد: كي لا ننسى، بيروت مؤسسة الدراسات الفلسطينية، عام ١٩٨٨م، ص ٥١١.
١١. الراوي: الأستاذ عايش يونس ٧٣ عاماً، مدرس متقاعد وخطيب مسجد ورجل إصلاح، تاريخ اللقاء: ١/١/ ٢٠٠٧ م، مكان اللقاء: ديوانه في مخيم بربرة برفح.
١٢. أبو ستة: حق العودة، (مرجع سابق)، ص ١٢٤
١٣. أبو سمرة، أكرم: المرأة الفلسطينية – درس في الانتفاضة –، مطبعة تونس قرطاج – الشرقية – تونس عام ١٩٨٩ م، ص ١٢.
١٤. أبو سمرة، المرجع السابق: ص ٢٠
١٥. صحيفة الراية الناصرية: عدد ٥٨ بتاريخ ١٩٨٨/٩/٣٠م.
١٦. أبو سمرة، المرأة الفلسطينية: (مرجع سابق)، ص ٤٥
١٧. الراوية: الحاجة فاطمة المدهون (أم نافز) ٧٨ سنة، تاريخ اللقاء: ٢٠٠٦/١٢/١٥م، مكان اللقاء: منزل الراوية في مخيم جباليا.

١٨. الراوية: السيدة أسماء محمد (أم محمد) ٧٦ سنة، مديرة مدرسة متقاعدة، تاريخ اللقاء: ٢٠٠٧/٢/٢م، مكان اللقاء: منزل الراوية في مخيم الشاطئ بغزة.
١٩. أبو ستة، حق العودة: (مرجع سابق)، ص ١٣-١٤.
.Alleged burning of 28 Arabs alive. F.N.DAG.–13/3.3.1.10
٢٠. انظر المرجع السابق.
٢١. انظر المرجع السابق.
٢٢. أبو ستة، حق العودة: (مرجع سابق)، ص ١٣٢.
٢٣. أبو ستة، المرجع السابق: ص ١٣٢ – ١٣٣.
٢٤. صحيفة هعولام هزيه (هذا العالم) ١٩٦٦/٥/١٥م.
٢٥. أليستور، يوفال، وإلياهو ساليبيز: من يحكم إسرائيل، ص ١٠٨.
٢٦. بار موشيه، إسحق: الخروج من العراق، ص ٥٠.
٢٧. الراوي: يوسف عبادة (يهودي عراقي) ٨٠ سنة، تاريخ اللقاء ٢٠٠٥/٦/١٨م، مكان اللقاء: فندق شيرتون بالقاهرة.
٢٨. مجلة الدراسات الفلسطينية: بيروت، العدد ٢٢.
٢٩. تقرير الاستخبارات العسكرية (خدمات إعلامية) التابع للهجاناه، ٣٠ يونيو ١٩٤٨م.
٣٠. رابين، إسحق: بطاقة خدمة، مكتبة تل أبيب عام ١٩٧٩م، ج ١ ص ٨٠.
٣١. رباح، رمزي: اللاجئون والنازحون ومفاوضات الوضع الدائم، بيروت، دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، ١٩٩٦م، ص ٢٣-٢٤.
٣٢. رباح، المرجع السابق: ص ٤٥
٣٣. أبو ستة، حق العودة: (مرجع سابق)، ص ٦٠.
٣٤. إعلان الاستقلال: دورة المجلس الوطني غير العادية – الجزائر ١٢- ١٥ تشرين ثاني عام ١٩٨٨م.
٣٥. المرجع السابق.
٣٦. أبو ستة، حق العودة: (مرجع سابق)، ص ٢٩.
٣٧. عبد ربه، صلاح: اللاجئون، القدس، مركز المعلومات البديلة، عام ١٩٩٦م، ص ٢٨.
٣٨. عبد ربه، المرجع السابق: ص ٣٠.
٣٩. البرغوثي، القضية الفلسطينية: (مرجع سابق)، ص ١٩.
٤٠. زغلول، لطفي: الخروج من جلد النكبة، جريدة القدس ١٩٩٨/٥/٢٩ م.
٤١. عبد ربه، اللاجئون: (مرجع سابق)، ص ٨٤.
٤٢. عيسى، د. حنا: الأسس القانونية لقيام الدولة الفلسطينية، جريدة القدس ١٩٩٥/١٠/١٤م.

المصادر والمراجع:

١. أخطاء يجب أن تصحح في التاريخ – ذرية ابراهيم عليه السلام، وبيت المقدس –: د. جمال مسعود، د. وفاء جمعة، دار طيبة الرياض، سنة ١٩٨٦م.

٢. أصول الحركات السياسية في قطاع غزة: د.زياد أبو عمرو، دار الأسوار عكا، سنة ١٩٨٧م.

٣. الأسس القانونية لقيام الدولة الفلسطينية: د. حنا عيسى، جريدة القدس ١٤/١٠/١٩٩٥م.

٤. التوراة: سفر يوشع، الإصحاح الثامن.

٥. الخروج من جلد النكبة: لطفي زغلول، جريدة القدس ٢٩/٥/١٩٩٨م

٦. الراوية: الحاجة فاطمة المدهون (أم نافز) ٧٨ سنة، تاريخ اللقاء ١٥/١٢/٢٠٠٦م مكان اللقاء منزل الراوية في مخيم جباليا.

٧. الراوي: الحاج ذيب الشريف ٧٥سنة، تاريخ اللقاء ١/٣/٢٠٠٧م، مكان اللقاء بيت الرواي في مخيم رفح.

٨. الراوية: السيدة أسماء محمد (أم محمد) ٧٦سنة، مديرة مدرسة متقاعدة، تاريخ اللقاء ٢/٢/٢٠٠٧ م، مكان اللقاء منزل الراوية في مخيم الشاطئ بغزة.

٩. الراوي:يوسف عبادة (يهودي عراقي) ٨٠ سنة، تاريخ اللقاء ١٨/٦/٢٠٠٥م، مكان اللقاء فندق شيراتون بالقاهرة.

١٠. الراوي: الحاج ذياب محمد العاوور، ٩٠ سنة، فدائي من الكتيبة ١٤١ التي أنشأها مصطفى حافظ أمضى في سجون الاحتلال ١٨ عاماً، تاريخ اللقاء ٢٠/٣/٢٠٠٧م، مكان اللقاء بيت الرواي النصر، مدينة غزة.

١١. الرواي: ا.عايش يونس، ٧٣ عاماً، مدرس متقاعد،و خطيب مسجد، ورجل إصلاح، تاريخ اللقاء: ١/١/٢٠٠٧م، مكان اللقاء ديوانه في مخيم بربرة برفح.

١٢. .الصراع على الأرض والسكان في فلسطين: مها البسطامي، مجلة شؤون فلسطينية، عدد ٣٠٤ آذار (مارس)، سنة ١٩٩٠م.

١٣. القضية الفلسطينية: د. مصطفى البرغوثي، المبادرة الوطنية الفلسطينية، القدس، سنة٢٠٠٣م

١٤. اللاجئون: صلاح عبد ربه، مركز المعلومات البديلة، القدس سنة ١٩٩٦م

١٥. صحيفة هاعولام هزيه (هذا العالم): ١٥/٥/ ١٩٦٦م

١٦. اللاجئون والنازحون ومفاوضات الوضع الدائم: رمزي رباح، دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، بيروت سنة ١٩٩٦م.

١٧. المرأة الفلسطينية – درس في الانتفاضة –: أكرم أبو سمرة، مطبعة تونس قرطاج – – الشرقية – تونس،سنة ١٩٨٩م.

١٨. إعلان الاستقلال: دورة المجلس الوطني غير العادية، الجزائر ١٢– ١٥ تشرين الثاني سنة ١٩٨٨م.

١٩. .بطاقة خدمة: اسحاق رابين، مكتبة تل أبيب ج١، سنة ١٩٧٩م.

٢٠. .تقرير الاستخبارات العسكرية (خدمات إعلامية) التابع للهجاناه ٣٠/ ١٩٤٨/٦م

٢١. حق العودة مقدس وقانوني وممكن: د. سلمان أبو ستة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت،سنة ٢٠٠١م.

٢٢. دير ياسين: وليد الخالدي، بيروت مؤسسة الدراسات الفلسطينية، سنة ١٩٩٨م.

٢٣. صحيفة الراية الناصرية عدد ٥٨ بتاريخ ١٩٨٨/٩/٣٠م

٢٤. كي لا ننسى: وليد الخالدي مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، سنة ١٩٨٨م.

٢٥. مجلة الدراسات الفلسطينية بيروت، العدد ٢٢

٢٦. نكبة النكبة: د.أحمد بحر، بحث ألقي في ندوة في الجامعة الإسلامية بغزة بمناسبة مرور ٥٠ عاماً على النكبة.